



في دراسة أعدها د. أحمد الهيفي عن ملحمة الصمود التي شهدتها الكويت خلال 42 يوماً

نجاح حكومي كبير في إدارة الأزمة

جهود الدبلوماسية الكويتية نجحت في انتزاع قرار أممي يدين العدوان الإيراني ويثبت الحق القانوني في الرد العسكري والتعويض عن الأضرار
4 مسارات و13 محوراً في إدارة الأزمة الحالية عسكرياً وأمنياً ودبلوماسياً وخدمياً لحماية السيادة الوطنية وضمان تسيير الحياة العامة

- رئيس مجلس الوزراء سجل حضوراً ميدانياً طائغياً بزيارة 36 موقعاً حيواً
- قوات الدفاع الجوي أظهرت قدرة استثنائية رغم كثافة الهجمات التي بلغت 1221 هجمة معادية
- الجاهزية الحكومية أظهرت قوة الدولة وقدرتها على الصمود وتماسك الجبهة الداخلية
- كفاءة حكومية في توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع لتسيير شؤون الحياة الطبيعية
- نجاح كبير لأجهزة الأمن في تفكيك 4 خلايا إرهابية تضم 70 متهماً



د. أحمد الهيفي

أكد د. أحمد الهيفي أن دولة الكويت حققت خلال 42 يوماً من صد العدوان الإيراني الغادر ملحمة من الصمود تنوعت من صابن نجاح منقطع النظير للقطاعات العسكرية في صد العدوان وكفاءة غير مسبوبة لأجهزة الأمن في بسط الأمن والاستقرار وحراسة وتأمين المنشآت الحيوية، وفاعلية للدبلوماسية الكويتية في جسد التأييد العربي والدولي للضمان مع كفاءة حكومية في توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع لتسيير شؤون الحياة الطبيعية. وأوضح د. الهيفي أن حكومة دولة الكويت برئاسة سمو الشيخ أحمد العبدالله قد نجحت في إدارة الأزمة الناتجة عن العدوان الإيراني الأثم، من خلال تحقيق تكامل تنفيذي بين التوجهات السياسية العليا والأداء الميداني، محققة توازناً استراتيجياً بين التصدي العسكري، وتأمين الجبهة الداخلية، وضمان استمرارية الحياة العامة بإجراءات وقرارات فورية حالت دون تعطيل الخدمات الحيوية. ولفت د. الهيفي إلى أن الحكومة أدارت هذه الأزمة عبر 4 مسارات و13 محوراً يغطي الجوانب العسكرية، والأمنية، والدبلوماسية، والخدمية بأسلوب يعزز الجبهة الداخلية ويبث الطمأنينة ويؤكد تماسك الدولة الكويتية وقدرتها على

إدارة الأزمات الكبرى بكفاءة عالية بما أدى إلى حماية السيادة الوطنية وضمان استقرار الجبهة الداخلية. كما أوضح أن المسار الأول كان الردع الاستراتيجي التصدي للعدوان، حيث تضمنت 4 محاور، بداية من منظومة إدارة الأزمة والجاهزية العملياتية عسكرياً والتحصين الأمني للجبهة الداخلية والفاعلية للدبلوماسية.

وفي المسار الثاني، كما يوضح د. الهيفي، فإن ركيزته انصبحت على استدامة الحياة العامة (توفير الاحتياجات الأساسية) وقد تضمنت 5 محاور في صدارتها الجولات الميدانية لسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء وللوزراء والتدخل السريع لفرق الطوارئ وتناغم الأداء الحكومي من خلال التنسيق الفعال والتكامل بين جهود الوزراء وكفالة الأمن

اللوجستي والمعيشي (إدارة المخزون السبدي) والحاضنة الشعبية غير المسبوقة بالتناغم حول القيادة السياسية والنفذ في الأداء الحكومي. وقال د. الهيفي أن المسار الثالث الذي يتعلق بالرؤية الاستراتيجية واستشراف المستقبل لتجاوز العقبات والتحديات الراهنة، قد تضمن محورين، وتحسد ذلك في المتابعة الميدانية والتقييم من خلال متابعة خطط الطوارئ فضلاً عن التخطيط الاستراتيجي للمستقبل لاستخلاص الدروس المستفادة.

أما المسار الرابع في الإدارة الحكومية الناجحة للأزمة فقد تناول تقديم النواتج والتوصيات في ضوء الدروس المستفادة من الأزمة وتضمن محورين، هما الرسائل الرئيسية المستخلصة من الأداء الحكومي خلال الأزمة، والتوصيات الاستراتيجية لتحديد خارطة الطريق لما بعد الأزمة.

وفي تفاصيل تلك الرؤية الشاملة، أشار د. أحمد الهيفي إلى أن البداية ضمن المسار الأول، التي كانت وراء هذا النجاح الكبير هي منظومة إدارة الأزمة التي التزمت بتوجيهات القيادة السياسية مع سرعة اتخاذ القرار بتفعيل غرفة العمليات المركزية وإعلان انعقاد مجلس الوزراء بشكل دائم، حيث عقد 9 اجتماعات استثنائية في تلك الفترة، فضلاً عن الجولات الميدانية لتفقد جهوزية القطاعات

العسكرية والأمنية والمنشآت الحيوية، والتي شارك فيها سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبدالله الذي تفقد 36 موقعاً حيواً وجولات النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف، فضلاً عن جولات جميع الوزراء لمتابعة تنفيذ خطط الطوارئ وتسيير الحياة العامة وحل المعوقات بشكل فوري.

وفي محور الردع العسكري، استعرض د. الهيفي جوانب مضيئة من نجاحات الحكومة، حيث نجحت منظومة الردع في تحقيق نتائج عسكرية باهرة باعتراض وتحديد 97٪ من الصواريخ الباليستية والحوالة، و95٪ من المسيرات، رغم كثافة الهجمات التي بلغت 1221 هجمة معادية تشكل قرابة 720 من هجمات إيران على دول مجلس التعاون وعلى الاحتلال الإسرائيلي، فالمنظومة الدفاعية الكويتية أثبتت فاعلية تقنية وعملياتية عالية، وتمثل خط الدفاع الأول لحماية استقرار الدولة، فظهرت قوات الدفاع الجوية الكويتية قدرة استثنائية في التعامل مع هذه الهجمات المركبة وحققت نجاحاً مبهرًا في التصدي لهذا العدوان.

وفي المحور الأمني، حققت وزارة الداخلية بقيادة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

وزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف نجاحاً باهراً في بسط الأمن والاستقرار في وقت الحرب، وقد ساهم الوجود الأمني المكثف في تعزيز شعور المواطنين والمقيمين بالأمان مع حماية السلم ومنع أي مظاهر للاختلال بالأمن الداخلي. أعطى القيادة السياسية مساحة للتحرك الدبلوماسي والعسكري بثبات والتكيز الكامل على إدارة الصراع الإقليمي. وعدد د. الهيفي مظاهر النجاح الأمني منها:

- تأمين الجبهة الداخلية، حيث نجحت أجهزة الأمن في تفكيك 4 خلايا إرهابية تضم 70 متهماً كانت تخطط لأعمال تخريب وإغتيالات لرعاية الاستقرار الداخلي وتمويل الكيانات الإرهابية.
- حماية المنشآت السبديّة والحوية بفرض طوق أمني شامل على مدار الساعة حول البنوك، محطات الكهرباء والماء، والمطارات والمرافق التجارية والتعاونية الكبرى.
- الانتشار الميداني بإعلان حالة الطوارئ القصوى وتكثيف الدوريات الجواله داخل المناطق السكنية على مدار 24 ساعة لضمان السيطرة الكاملة.
- تأمين الحدود، بتعزيز قوات أمن الحدود البرية والبحرية واستخدام تقنيات الرصد الحرارية المتقدمة لمكافحة أي محاولات تسلل.
- الضبط الإداري والمعلوماتي، من خلال ملاحقة مروجي الشائعات، ومنع تصوير المواقع العسكرية أو آثار القصف.

- وعن المحور الدبلوماسي، قال د. الهيفي إن الدبلوماسية الكويتية بقيادة وزير الخارجية الشيخ جراح الجابر كانت عاملاً مكملاً للجهود العسكرية والأمنية، حيث نجحت جهود الدبلوماسية الكويتية في انتزاع إجماع دولي نادر يدين العدوان الإيراني عبر القرار رقم 2817 الصادر عن مجلس الأمن، وقرار بالإجماع من مجلس حقوق الإنسان الذي أدان الاعتداءات الإيرانية، وثبتت الكويت حقها القانوني في الرد العسكري والتعويض عن الأضرار، مما وفر غطاء سياسياً قوياً للتحركات الدبلوماسية والأمنية، وبرزت التي اتخذتها الدولة، وبرزت محاور رئيسية في السياسة الدبلوماسية، وهي:
- إصدار بيانات رسمية متواصلة لتثبيت الموقف القانوني والسياسي.
- المشاركة في اجتماعات إقليمية ودولية عالية التأثير.
- تفعيل دور السفارات في الخارج لتعزيز الحضور على الساحة الدولية.
- توجيه رسائل احتجاج إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن، لتوثيق الاعتداءات الإيرانية.
- الاحتجاج الرسمي، باستدعاء السفير الإيراني 3 مرات والقائم بالأعمال العراقي مرتين لتسليم مذكرات احتجاج شديدة الهمجة.
- وبالتوازي مع الأداء العسكري والأمني والدبلوماسي الذي يمثل قاطرة الكويت في الدفاع عن أرضها وحماية أمنها وتحقيق التضامن العربي والدولي والذي فاق التوقعات، كان المسار الثاني بضمان تسيير شؤون الحياة العامة، حيث شكلت حركة القيادة السياسية والتفخيفية مع بدء العدوان الإيراني محطة رئيسية لانطلاق عملية الردع وتفعيل خطط الطوارئ، فجولات سمو ولي العهد، حفظة الله، جاءت في صدارة الجولات الميدانية، لتفقد مفاصل الدولة الدفاعية التي شملت وزارة الدفاع والرئاسة العامة للحرس الوطني ورئاسة قوة الإطفاء العام وغرفة اتخاذ القرار بمبنى وزارة الداخلية ومركز العمليات المشتركة لوزارة الدفاع ومركز عمليات القوة الجوية، إضافة إلى زيارات ميدانية لتقوّد ومواقع عسكرية. وأكد د. الهيفي أن سمو رئيس مجلس الوزراء قد سجل حضوراً ميدانياً طائغياً، فقام سموه بالعديد

من الجولات الميدانية، حيث زار 36 موقعاً حيواً يتفقد مراكز العمليات المشتركة، ومحطات الحرب، وقد ساهم الوجود الأمني المكثف في تعزيز شعور المواطنين والمقيمين بالأمان مع حماية السلم ومنع أي مظاهر للاختلال بالأمن الداخلي. أعطى القيادة السياسية مساحة للتحرك الدبلوماسي والعسكري بثبات والتكيز الكامل على إدارة الصراع الإقليمي. وعدد د. الهيفي مظاهر النجاح الأمني منها:

- تأمين الجبهة الداخلية، حيث نجحت أجهزة الأمن في تفكيك 4 خلايا إرهابية تضم 70 متهماً كانت تخطط لأعمال تخريب وإغتيالات لرعاية الاستقرار الداخلي وتمويل الكيانات الإرهابية.
- حماية المنشآت السبديّة والحوية بفرض طوق أمني شامل على مدار الساعة حول البنوك، محطات الكهرباء والماء، والمطارات والمرافق التجارية والتعاونية الكبرى.
- الانتشار الميداني بإعلان حالة الطوارئ القصوى وتكثيف الدوريات الجواله داخل المناطق السكنية على مدار 24 ساعة لضمان السيطرة الكاملة.
- تأمين الحدود، بتعزيز قوات أمن الحدود البرية والبحرية واستخدام تقنيات الرصد الحرارية المتقدمة لمكافحة أي محاولات تسلل.
- الضبط الإداري والمعلوماتي، من خلال ملاحقة مروجي الشائعات، ومنع تصوير المواقع العسكرية أو آثار القصف.

- وعن المحور الدبلوماسي، قال د. الهيفي إن الدبلوماسية الكويتية بقيادة وزير الخارجية الشيخ جراح الجابر كانت عاملاً مكملاً للجهود العسكرية والأمنية، حيث نجحت جهود الدبلوماسية الكويتية في انتزاع إجماع دولي نادر يدين العدوان الإيراني عبر القرار رقم 2817 الصادر عن مجلس الأمن، وقرار بالإجماع من مجلس حقوق الإنسان الذي أدان الاعتداءات الإيرانية، وثبتت الكويت حقها القانوني في الرد العسكري والتعويض عن الأضرار، مما وفر غطاء سياسياً قوياً للتحركات الدبلوماسية والأمنية، وبرزت التي اتخذتها الدولة، وبرزت محاور رئيسية في السياسة الدبلوماسية، وهي:
- إصدار بيانات رسمية متواصلة لتثبيت الموقف القانوني والسياسي.
- المشاركة في اجتماعات إقليمية ودولية عالية التأثير.
- تفعيل دور السفارات في الخارج لتعزيز الحضور على الساحة الدولية.
- توجيه رسائل احتجاج إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن، لتوثيق الاعتداءات الإيرانية.
- الاحتجاج الرسمي، باستدعاء السفير الإيراني 3 مرات والقائم بالأعمال العراقي مرتين لتسليم مذكرات احتجاج شديدة الهمجة.
- وبالتوازي مع الأداء العسكري والأمني والدبلوماسي الذي يمثل قاطرة الكويت في الدفاع عن أرضها وحماية أمنها وتحقيق التضامن العربي والدولي والذي فاق التوقعات، كان المسار الثاني بضمان تسيير شؤون الحياة العامة، حيث شكلت حركة القيادة السياسية والتفخيفية مع بدء العدوان الإيراني محطة رئيسية لانطلاق عملية الردع وتفعيل خطط الطوارئ، فجولات سمو ولي العهد، حفظة الله، جاءت في صدارة الجولات الميدانية، لتفقد مفاصل الدولة الدفاعية التي شملت وزارة الدفاع والرئاسة العامة للحرس الوطني ورئاسة قوة الإطفاء العام وغرفة اتخاذ القرار بمبنى وزارة الداخلية ومركز العمليات المشتركة لوزارة الدفاع ومركز عمليات القوة الجوية، إضافة إلى زيارات ميدانية لتقوّد ومواقع عسكرية. وأكد د. الهيفي أن سمو رئيس مجلس الوزراء قد سجل حضوراً ميدانياً طائغياً، فقام سموه بالعديد

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تكيف المنزل وحدات، ولا يوجد مصعد كهربائي.

. تم فتح الباب من قبل المدعي عليه الثاني والمنزل يعتبر مهجور ولا يسكنه أحد، ولا يوجد أحد منتفع بالعقار.

العقار موضوع الدعوى غير مؤجر ولا يدر ربح.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الاساسي المبين قريب العقار ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطائه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصرفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فنان لم يودع من اعتمد عطائه الثمن كاملاً يجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعرض تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها 200 دك، وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسئولية.

ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد أنه عين العقار معافية نافية للجهاة.

تنبية: 1- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة 266 من قانون المرافعات.

2 - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.

3- تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمتأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

نائب رئيس المحكمة الكلية

تعن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأحد الموافق 2026/5/3 قاعة 5 - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2024/898 ببيع 4/

المرفوعة من: أسماء عبد الكريم الراشد الظاهر عن نفسها وبصفقتها إحدى ورثة المرحومة فوزية فرج ذياب الخشتي. ضد:

ورثة المرحومة فوزية فرج ذياب الخشتي وهم:

1- عبد الرزاق خليل محمد إسماعيل.

2- سعد خليل محمد إسماعيل.

3- يوسف خليل محمد إسماعيل.

4- عهود خليل محمد إسماعيل.

5- محمد خليل محمد إسماعيل.

6- عبد الكريم خليل محمد إسماعيل.

أولاً: أوصاف العقار وفقاً لشهادة التسجيل العقاري:

عقار الوثيقة رقم (2023/5207) الكائن بمنطقة (بيان) قسيمة رقم (133) قطعة (12) من المخطط رقم (م/ 33356) ومساحته (300م²) وذلك بالمزاد العلني بئمن أساسية وقدره (279000 دك) مانتان وتسعة وسبعون ألف دينار كويتي.

.. ورد بشهادة الأوصاف العقار سكن خاص مكون من أرضي + أول + سطح ومخالفة هي زيادة مواد ثقيلة في الأرضي و + مواد خفيفة في السطح.

... وورد بتقرير الخبير:

عقار الدعوى الواقع في منطقة بيان (قطعة 12 - شارع 1- جادة 2- منزل 48) وبحضور وإرشاد وكيل المدعية والمدعي عليهم الثاني والثالث والسيد خبير التراية سلمان الجوه وتمت المعاينة على النحو التالي:

العقار موضوع الدعوى مطابق من حيث المواصفات العامة والخاصة للوثيقة رقم 25207 المؤرخة 2023/6/22 وبمساحة 200م²

العقار موضوع الدعوى من بيوت الدخل المحدود ويطل على شارع واحد وله جيران من 3 جهات وله مدخلين رئيسي وللكراج.

العقار موضوع الدعوى عبارة عن دور ارضي ودور اول وسطح وحوش وبالتفصيل التالي:

1- الدور الأرضي يحتوي على ديوانية وغرفة ماستر وصالتين معيشة وغرفة خادمة ومطبخ وعدد 2 حمام

2- الدور الأول: مقسوم الى جناحين متطابقين كل جناح يحتوي على غرفتين بينهما حمام.

3- السطح غرفة مكان وكبريبي مخزن.

الكساء الخارجي سيجما بيح والبيت بحالة انشائية قديمة وتم تجديده.

الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة
(ش.م.ع.م)

دعوة لتحصن اجتماع الجمعية العمومية العادية

يسر مجلس إدارة الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة ش.م.ع.م بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31، والمقرر عقدها يوم الخميس الموافق 2026/04/30 في تمام الساعة 9:00 صباحاً في مقر الشركة الكائن في الشرق - برج المدينة الدور (9) وذلك لمناقشة البنود الواردة في جدول الأعمال، ويرجى من السادة المساهمين الكرام الترابين في الحضور والمشاركة في التصويت على بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية اختيار إحدى الطريقتين:

1- المشاركة والتصويت من خلال النظام الإلكتروني للشركة الكويتية للمقاصد www.maqasa.com للحصول على اسم المستخدم وكلمة السر حسب دليل السياسات والإجراءات الخاصة بالجمعيات العامة الصادر عن الشركة الكويتية للمقاصد.

2- الحضور الشخصي لاجتماع الجمعية العامة العادية في مقر الشركة ويجب على المساهم مراجعة مقر الشركة لاستلام بطاقة الحضور وجدول الأعمال وذلك أثناء ساعات العمل الرسمية من الساعة 9 صباحاً وحتى 3 عصراً.

وتسهيلاً على المساهمين الكرام فقد قامت الشركة بنشر التقرير المالي السنوي وجدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية على موقع الشركة.

www.nccikw.com

كما ستقوم الشركة بإرسال بطاقات الحضور إلى البريد الإلكتروني للمساهمين المتوافرين لدينا بريدكم الإلكتروني المعتمد، لذا نهيي بالأسادة المساهمين الكرام تحديد بياناتهم من خلال:

البريد الإلكتروني info@nccikw.com

علماً بأنه في حالة عدم إكمال التصاب القانوني لصحة انعقاد الجمعية العامة العادية يوجب الاجتماع إلى يوم الخميس الموافق 2026/05/07 في تمام الساعة 9 صباحاً في ذات المكان وذات الجدول.

مجلس الإدارة